النزاهة تعلن الإطاحة بمسؤول سابق بهيئة المنافذ الحدودية

أعلنت هيئة النزاهة الاتحاديّـَة، اليوم الثلاثاء، الاطاحة بأحد المسؤولين السابقين في هيئة المنافذ الحدوديّـَـة، بتهمة التضخّـُم الحاصل في أمواله والتي ناهزت قيمته (38) مليار دينارٍ.

و أفادت الهيئة العليا لمـُكافحة الفساد بالنزاهة في بيان تلقته ،المطلع، بأنّـَ:"محكمة تحقيق جنايات مكافحة الفساد المركزيّـَة أصدرت أمراً بتوقيف معاون مدير منفذ طربيل السابق".

وأوضحت أنّـَ "الأمر صدر على خلفيّـَة ثبوت التضخّـُم الحاصل بأمواله البالغة قيمته (37,882,884,000) سبعةً وثلاثين ملياراً، وثمانمائةٍ واثنين وثمانين مليوناً، وثمانمائةٍ وأربعة وثمانين ألف دينارٍ عراقيّـٍ".

وبينت أنّـَ "قيمة الكسب غير المشروع التي أثبتتها تحرّياتها والتقرير الفنيّ المـُعدّ من قبل دائرة الوقاية قد تمثّـَلت بامتلاك المـُتّـَهم عقاراتٍ، وامتلاك أحد أبنائه مستشفى أهلياً وعمارةً تجاريّـَـةً وعقاراتٍ أخرى، فضلاً عن حصته في أحد الشركات، وامتلاكه حصةً في عقارٍ خارج العراق،

وإيداعات في مصرفي الاتحاد والإسكان في الأردن بقيمة (٩) مليارات دينارٍ عراقيٍّ".

وأضافت أنَّ "المحكمة أصدرت أمر التوقيف؛ استناداً إلى أحكام المادة (١٩/ثانياً) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (30 لسنة ٢٠١١) المُعدَّل".

وفي منتصف نيسان الماضي، أطلقت الهيئة حملتها للإبلاغ عن جريمة تضخُّم الأموال والكسب غير المشروع، حاثة المواطنين على الإبلاغ عن أيَّة زيادةٍ في أموال المُوظَّفين والمُديرين أو أزواجهم أو أولادهم لا تتناسب ولا تنسجم مع مواردهم الاعتياديَّة.